

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣١٩٧ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم الأسرة

ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة استئناف قنا المؤرخ ٢٠١٣/١/٢٨ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة قنا الابتدائية المؤرخ ٢٠١٣/٤/١٧ ؛

وعلى كتاب النيابة العامة المؤرخ ٢٠١٣/٤/١٧ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تُنشأ مأمورية استئناف عالٍ (مأمورية استئناف على نجع حمادى) تتبع محكمة استئناف قنا وتختص بالدعاوى المدنية المستأنفة وقضايا الجنايات الواردة من مراكز ومحاكم نجع حمادى وفرشوط وأبو تشت ودشنا والوقف ويكون مقرها مجمع محاكم نجع حمادى الجديد الكائن شارع ١٥ مايو - مدينة نجع حمادى - مركز نجع حمادى - محافظة قنا .

(المادة الثانية)

نقل مأمورية نجع حمادى الكلية ومحكمة نجع حمادى الجزئية إلى مجمع محاكم نجع حمادى الجديد الكائن شارع ١٥ مايو - مدينة نجع حمادى - مركز نجع حمادى - محافظة قنا ، بدلاً من مقرهما الحالى .

(المادة الثالثة)

نقل نيابة نجع حمادى الجزئية وأسرة نجع حمادى ومأمورية استئناف نجع حمادى التابعة لنيابة شمال قنا الكلية إلى مجمع محاكم نجع حمادى الجديد الكائن شارع ١٥ مايو - مدينة نجع حمادى - مركز نجع حمادى - محافظة قنا ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الرابعة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء

الموافق ٢٠١٣/٥/٧

صدر فى ٢٠١٣/٤/١٧

وزير العدل

المستشار / أحمد محمود مكى